

النشاط الخارجي للثورة الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة من خلال

جريدة المجاهد

The external activity of the Algerian Revolution on the world level « Regarding the UNO » through AL Mujahid Newspaper.

جامعة معسكر

الدكتور: أورنيدي طيب

البريد الإلكتروني: tayeb.ournidi@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04../29 تاريخ القبول: 2024/04../30 تاريخ النشر: 2024/5../01

ملخص: نتناول في هذه الدراسة الأكاديمية، التطورات التي شهدتها القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة خلال الثورة التحريرية الكبرى بين سنوات 1955 - 1961، مبرزين في ذلك أسلوب عمل الجهاز الدبلوماسي القائم على التنسيق مع الكتلة الإفريقية الآسيوية، التي أوكلت لها مهمة الناطق باسم القضية الجزائرية منذ الدورة العاشرة (1955)، وإلى غاية الدورة السادسة عشر (1962). معتمدين في ذلك على جريدة المجاهد كمصدر رئيسي للموضوع، بحيث قدمت لنا مادة إعلامية ثرية مكنتنا من فهم الكثير من الأحداث، والإجابة عن العديد من التساؤلات بخصوص هذا البحث

الكلمات المفتاحية:

الجهاز الدبلوماسي، الثورة الجزائرية، جريدة المجاهد، هيئة الأمم المتحدة، تقرير

المصير.

Abstract:

This academic study unfolds the progress of the Algerian cause in the United Nations during the Great Revolution between the years 1955-

1961, highlighting the diplomatic approach that was based on synergy, cooperation and coordination with the African-Asian union, which has been entrusted with the task of spokesman for the Algerian issue from the tenth session (1955) to the sixteenth session (1962) under the legendary purpose “Algerians self determination”.

Al-Mujahid newspaper has been relied on as the main source for the study due to its rich media material that enabled an understanding and a tremendous grasp of many events as well as its successful answers on several inquiries regarding this research.

Keywords:

The diplomatic approach - Algerian Revolution - Al-Mujahid newspaper– United Nations Organization – Self determination

***المؤلف المرسل: الطيب اورنيدي**

1 يعد البحث في موضوع النشاط الخارجي للثورة الجزائرية من الموضوعات الهامة التي تستوقف الباحث، وتجعله يدرك الدور الكبير الذي قام به قادتها للتعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها داخل أروقة الأمم المتحدة، وفي الهيئات والمنظمات الإقليمية والقارية، ولدى الدول الشقيقة والصديقة، وحتى الدول الحليفة لفرنسا.

ونظرا لما لهذا النشاط من أهمية، فإن الطليعة الثورية قد أدركت منذ البداية أن العمل الداخلي سواء السياسي أو العسكري مهما بلغ نشاطه فلن يحقق الأهداف المرجوة . الاستقلال . إلا إذا كان مصحوبا بنشاط آخر على المستوى الدولي، مما دفعها إلى وضع إستراتيجية قائمة على ازدواجيته، وهو ما نستشفه من بيان أول نوفمبر 1954 الذي جاء فيه: "إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد، وهما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله".

وقد حاولت من خلال هذه الصفحات إبراز الجهود الحثيثة والجادة التي قام بها الجهاز الدبلوماسي للثورة في أكبر منظمة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة، معتمداً على "جريدة المجاهد" (لسان حال جبهة التحرير الوطني) كمصدر رئيسي للبحث، كون الجريدة كانت تعد قلماً بارزاً، ومنبراً إعلامياً متميزاً، ساهمت بشكل كبير في تتبع المسار الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وما قام به رجالها من مساعي في هذه المنظمة الدولية لأجل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وذلك منذ الدورة العاشرة (سبتمبر 1955)، وصولاً إلى المكاسب التي حققها في الدورات اللاحقة، والتي كان أبرزها اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشر (1961) بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

1- الدورة العاشرة

تم عرض القضية الجزائرية على أنظار هيئة الأمم المتحدة ولأول مرة في دورتها العاشرة المنعقدة شهر سبتمبر 1955، وبقيت تطرح كل سنة ولمدة سبع سنوات كاملة وذلك إلى غاية سنة 1961 (بوعزيز، 2009، صفحة 268).

كما حرصت جريدة المجاهد على تتبع القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، فدونت بالتفصيل الجهود التي بذلها الوفد الخارجي ووفود الدول العربية. وكانت البداية بتسجيلها لمذكرة قدمها مندوب المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن في 5 جانفي 1955. أي بعد شهرين من اندلاع الثورة. يدعو فيها الهيئة الأممية إلى النظر للوضع الخطيرة الذي يسود الجزائر، غير أن هذه الأخيرة أنهت دورتها دون أن تهتم بذلك (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت آنذاك قد توصلت إلى اتفاق مع تونس ومنحتها استقلالاً شبه داخلي، كما أبدت استعدادها للوصول إلى حل مرضي فيما يخص القضية المغربية، وهو ما جعل الوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة تعتقد أنها سوف تصل إلى الحل نفسه في الجزائر، لكنها غصّت الطرف عن ذلك وادعت أن القضية الجزائرية قضية داخلية، ولن تسمح لأي كان أن يتدخل فيها (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

كما ذكرت الجريدة في ذات السياق، أن الكتلة الإفريقية الآسيوية قدمت طلبا للأمم المتحدة بتاريخ 26 جويلية 1955 تدعو فيه الهيئة الأممية إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها للدورة المقبلة (الدورة العاشرة) (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

وتعزز هذا الطلب بمذكرة وجهها وفد جبهة التحرير الوطني إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حثهم فيها على القيام بخلق الشروط الضرورية لإيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، خاصة جانبها المتعلق بحق تقرير المصير (فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1962) (مذكرة ماجستير)، 1985، صفحة ص 341).

وبناء على ذلك، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفاتح من شهر أكتوبر 1955 تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها بأغلبية ثمانية وعشرون صوتا مؤيدا، مقابل سبعة وعشرون صوتا معارضا، الأمر الذي دفع بوزير الخارجية الفرنسي بيناي (Pinay) إلى الانسحاب من الجلسة، والامتناع عن المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى، فتدخلت الهند بواسطة ممثلها السيد: "كريشنامينون" وقدمت عريضة للجمعية العامة تطلب فيها إلغاء القضية الجزائرية من جدول الأعمال، فوافقت الجمعية العامة على ذلك وأرجئت القضية الجزائرية إلى الدورة القادمة (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

وعلى أية حال، فإن النتيجة التي توصلت إليها القضية الجزائرية في هذه الدورة كانت مشجعة، حتى ولو لم تُعرض بصفة رسمية، لأنها كانت محل اهتمام وتأييد عدد كبير من الوفود الحاضرة، وهو ما يعد انتصارا للقضية الجزائرية ودبلوماسيتها (ملاح، 2007، صفحة 291)، وحافزا إيجابيا لمواصلة المعركة في الدورات القادمة.

2- الدورة الحادية عشرة

وبانعقاد الدورة الحادية عشرة في الفاتح أكتوبر 1956، تقدم وفد من الكتلة الإفريقية الآسيوية مكون من خمسة عشر عضوا بطلب ثاني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يلتمس فيه تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها مرة أخرى، وأرفق طلبه بمذكرة إيضاحية معبرا فيها عن استيائه من الوضع الأساوي الذي يعيشه الجزائريون بعد تصاعد أعمال العنف والقمع ضدهم، كما دعا الأمم المتحدة إلى ضرورة التدخل لوضع حد لذلك (سعيد، 2007، صفحة 130).

ومن جهته، قدم الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني برئاسة "أحمد يزيد" مذكرة بتاريخ 12 نوفمبر 1956 إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء فيها: "إن الوضعية في الجزائر لا يمكن فصلها عن المحيط العربي، والبحر المتوسط، ونحن نعرف أنّ منطق العنف الذي استعمله الحكومة الفرنسية في الجزائر مرتبط بالعدوان الذي تعرضت له مصر، لا يمكن أن تبقى صماء لما يتعلق الأمر باحتلال واستعمار عسكري آخر في الجزائر يستمر منذ سنتين" (Mammeri, 2010, p. 85).

ونتيجة لكل المساعي المبذولة، قام مكتب الجمعية العامة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 1956، لكنه لم يتم مناقشتها في تلك الدورة أيضاً. وحسب جريدة المجاهد فإن فرنسا حاولت أن تتسحب من الجلسة مرة أخرى، غير أنها غيرت موقفها، بعد أن أدركت أن الأمم المتحدة ستناقش القضية سواء رضيت بذلك أم امتنعت، وأن انسحابها لن يفيداً في شيء (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

وتضيف الجريدة قائلة: "أن فرنسا بعد اعترافها بتدويل القضية الجزائرية، اقتصرت محاولاتها على إقناع الدول الحاضرة بضرورة الإدلاء بحكم غامض يجعلها في مأمن من الهزيمة الكبرى، ولقد جندت لذلك كبار شخصياتها السياسية للقيام بالدعاية في العالم، وعلى رأسهم وزير خارجيتها بيناي (Pinay) وواليها العام السابق بالجزائر جاك سوستال (Jacques Soustelle)، وبعض قدماء المحاربين" (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

غير أنّ جبهة التحرير الوطني قامت بالتصدي لتلك المناورات الفرنسية، فقدمت مذكرة بتاريخ 14 جانفي 1957، إلى رئيس اللجنة الأولى للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة نددت فيها بالدعم الخارجي للمجهود الحربي الفرنسي في الجزائر، كما نشرت البعثة الدبلوماسية الجزائرية في نيويورك مذكرة تفصيلية أكدت فيها أن الوجود الفرنسي في الجزائر غير شرعي ويستند إلى القوة، وأن الأمم المتحدة يجب أن تكون حكماً لحل النزاع الجزائري الفرنسي (بورغدة، 2012، ، صفحة 119).

وبتاريخ 15 فيفري 1957، وبعد مناقشة استمرت أكثر من عشرة أيام صادقت الجمعية للأمم المتحدة بأغلبية سبعة وسبعون صوت على عريضة تدعو من خلالها الطرفين إلى إيجاد حل سلمي وعادل وديمقراطي للمشكل الجزائري جاء فيها: "إن الجمعية العامة بعد سماعها إلى تصريحات الوفود المختلفة، ومناقشة القضية الجزائرية، تعتبر أولاً أن الحالة في الجزائر

تسبب كثيرا من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وتعتبر عن أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة، ووفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم" (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

وقد علق المجاهد على هذه العريضة بالقول أن القضية الجزائرية أصبحت قضية عالمية، وليست شأن داخلي كما تدعي فرنسا، ثم إن مناقشتها في هيئة الأمم المتحدة لمدة عشرة أيام، واعتبارها من طرف أغلب الوفود قضية تهدد الأمن العالمي بسبب الحرب القائمة يعتبر اعترافا بوجود طرفين متحاربين، أي أمتين مختلفتين، وهذا ما يُحطّم الادعاء الفرنسي أن "الجزائر قطعة فرنسية" (المجاهد، تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، 1957).

غير أن الطرف الفرنسي، وفي محاولة منه لتضليل الرأي العام العالمي طالب خلال هذه الدورة بمنحه فرصة أخرى لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية، وهو ما جعل بعض مندوبي الدول يعتقدون أن فرنسا ستجد حلا للمشكلة في أقرب وقت. لكن الذي حصل هو أن القوات الفرنسية صعدت في وتيرة العنف والإرهاب عام 1957 بشكل مهول، وانتشرت أخبار التعذيب في المحتشدات والسجون ومراكز الاعتقالات الجماعية بشكل فضيع جدا (بوعزيز، 2009، صفحة 268).

واستطاعت جريدة المجاهد وقتها أن تعكس صورة دقيقة وشاملة لأساليب القمع والتعذيب التي سلطت على الجزائريين في مقال مطول تحت عنوان **(التعذيب الفرنسي في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية)** جاء فيه: "تواصل الدولة الفرنسية الغربية المسيحية في أرض الجزائر حملة من الجرائم ضد الإنسانية ملأت شدتها ووحشيتها شعوب العالم فرعا واشمئززا، ويسجل الجنود والمدنيون الفرنسيون كل يوم بما يميزهم من انحطاط خلقي وأدبي صفحات هي أدهى وأمر مما شهده تاريخ هذا القرن العشرين، وسيدين المستقبل بلا هواده الأمة الفرنسية المستهترة التي تعتقد أنها ستزداد قوتها المفقودة بقطع رؤوس الأبرياء ومضاعفة أساليب التعذيب، كما سيتساءل المستقبل بحق عن الأسباب التي أوحت للدول الأخرى هذا السكوت الآثم عما تفعله فرنسا" (المجاهد، التعذيب الفرنسي في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية، 1957).

ومهما يكن من أمر، فإن الأفعال الشنيعة المرتكبة في حق الجزائريين لم تنل من عزيمة جبهة التحرير وجهازها الدبلوماسي الذي عرف كيف يُحرك الدول الشقيقة لصالح القضية الجزائرية، خاصة تونس والمغرب اللتان عرضتا وساطتهما على الطرفين لإيجاد حل للقضية الجزائرية، فقد أوردت جريدة المجاهد في إحدى صفحاتها مشروع الوساطة الذي عرضته

الحكومتان التونسية والمغربية على الطرفين الفرنسي والجزائري بهدف إيجاد حل عادل يُمكن الشعب الجزائري من استرجاع سيادته واستقلاله وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لكن الحكومة الفرنسية رفضت الحل السياسي الذي تضمنه العرض وهو "التفاوض مع جبهة التحرير لتجسيد السيادة الوطنية" (وساطة تونس والمغرب، 1957).

وحسب جريدة المجاهد دائما فإن جبهة التحرير الوطني أصدرت بلاغا بتاريخ 22 نوفمبر 1957 أشادت فيه بجهود رئيسي الدولتين الشقيقتين من أجل وضع حد للحرب في الجزائر، وأعربت من خلاله عن ارتياحها لعرض الوساطة. كما أكدت فيه أن المفاوضات لا يجب أن تفتح إلا لمناقشة فكرة واحدة وهي الاستقلال (المجاهد، عرض الوساطة التونسية المغربية، 1957).

3- الدورة الثانية عشرة:

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة، المنعقدة في الفترة الممتدة مابين 07 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957 على لائحة بالإجماع . باستثناء صوتين (فرنسا وجنوب إفريقيا). تنص على قبول عرض الوساطة التونسية المغربية، وتطالب بحل القضية الجزائرية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (المجاهد، مسؤولية الأمم المتحدة في قضية الجزائر، 1957).

وقد سلطت جريدة المجاهد الضوء على ذلك في مقال لها بعنوان: "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، تقول فيه: إن الجمعية العامة بعد أن درست القضية الجزائرية ذكرت بقرارها السابق في 15 فيفري 1957 وهي بذلك:

1. تُعبر عن قلقها لتطورات الوضع بالجزائر
2. تُسجل عرض الوساطة التي تقدم بها كل من فخامة رئيس الجمهورية التونسية، وجلالة الملك المغربي.

3. تُعبر عن أملها في أن تبدأ محادثة في الحال، وأن تستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها (المجاهد، سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها، 1957).

لكن يجب علينا القول، أن الأمم المتحدة خلال هذه الدورة رغم أنها ووضعت حدا للدعوات الفرنسية حول المشكلة الجزائرية التي كانت تعتبرها داخلية وهي من اختصاصاتها لوحدها، إلا أنها لم تقم بواجبها كاملا تجاه القضية الجزائرية فهي . مرة أخرى . اكتفت بتأكيد

مبادئها المنصوص عليها في ميثاقها . مبدأ تقرير المصير . لكنها أجمعت عن تحمل مسؤولياتها الكاملة في إدانة السياسة الاستعمارية المتوحشة والمنتهجة في حق الجزائريين (المجاهد، مسؤولية الأمم المتحدة في قضية الجزائر، 1957).

وبقي الوضع على حاله إلى غاية انعقاد الدورة الثالثة عشرة التي تزامنت مع ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، وحسب جريدة المجاهد فإن أول عمل قامت هذه الحكومة هو التمهيد لهذه الدورة بتوجيه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "داغ هامر شولد" قدمها له وزير الأخبار أحمد يزيد، تضمنت العناصر التالية:

1. التذكير بقرار الدورة السابقة للأمم المتحدة، والإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية لم تلتزم بتطبيقه.

2. تأكيد على رغبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في التفاوض مع فرنسا، لكنها لم تجد تجاوبا يذكر من باريس.

3. مطالبة الأمين العام بالتدخل لحمل فرنسا على التفاوض، ووقف عدوانها الاستعماري على الشعب الجزائري (المجاهد، مذكرة إلى الأمم المتحدة، 1958).

ومن جهتها قامت أربعة وعشرون دولة إفريقية وآسيوية بتقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 جويلية 1958 تدعوها فيه لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر، وأرفق الطلب بمذكرة توضيحية عن الحالة المأساوية في الجزائر جاء فيها: "إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف وميثاق الأمم المتحدة، بل هناك علائم تثير القلق، ظهرت في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية" (المجاهد، مراحل المناقشة من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة، 1958).

4- الدورة الثالثة عشرة:

بطلب من اللجنة الإفريقية الآسيوية قامت اللجنة السياسية للجمعية العامة يوم 22 سبتمبر 1958 بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة، وهذا رغم موقف الوفد

الفرنسي السلبي، الذي سبق وأعلن بأنه لن يساهم في مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة، ولا في التصويت عليها، ثم إن هذا الوفد كان بالإضافة إلى ذلك يقوم بالتواصل مع أعضاء ووفود الدول الأخرى، خاصة وفود أمريكا اللاتينية للضغط على الأمم المتحدة لسحب القضية الجزائرية (المجاهد، مراحل المناقشة من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة، 1958).

غير أن تحركاته باءت بالفشل، فقد كتبت جريدة المجاهد عبر صفحاتها أن جميع المناورات وأعمال الضغط التي قام بها الطرف الفرنسي لم تأتي بأي ثمار وطرحت القضية الجزائرية فعلا أمام اللجنة السياسية، وتمت مناقشتها طيلة أسبوع كامل من الثامن إلى الثامن عشر ديسمبر 1958 (المجاهد، مراحل المناقشة من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة، 1958). استطاع الوفد الجزائري خلالها أن يحقق مكاسب سياسية هامة ذكرتها جريدة المجاهد في صفحاتها بعنوان "لائحة الجمعية العامة" جاء فيها: "إن الجمعية العامة بعد دراستها للقضية الجزائرية تُذكرُ بلائحتها رقم 1012 (الدورة الحادية عشر) المؤرخة في 15 فيفري 1957 والتي عبرت فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية بالوسائل اللائقة المتمشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتُذكرُ كذلك بلائحتها رقم 1184 (الدورة الثانية عشر) المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبرت فيها عن رغبتها في بدء مفاوضات بين الطرفين والأخذ بالأسباب اللائقة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية تبعا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

وتعلن عن قلقها العميق من جراء تواصل الحرب بالقطر الجزائري.

وتعتبر أن الوضع الحالي بالجزائر يكون تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وتوصي بإلحاح في بدأ مفاوضات بين الطرفين قصد الوصول إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة (المجاهد، لائحة الجمعية العامة، 1958).

هللت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالنتائج المتوصل إليها في هذه الدورة، خاصة وأنها تمكنت من بلوغ كل الأهداف التي خططت لها من قبل باتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والآسيوية، والتي كشفت عنها جريدة المجاهد في افتتاحية لها بعنوان: "شيء جديد في الأمم المتحدة"، وهي على النحو التالي:

— اعتراف هيئة الأمم المتحدة ضمينا بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

— الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

- امتناع عدة دول أعضاء في الحلف الأطلسي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت والالتزامهم بالحياد، واستنكارهم لسياسة حليفهم فرنسا (المجاهد، شيء جديد في الأمم المتحدة، 1958).

ومما سبق يتضح أنّ القضية الجزائرية حققت انتصارا دبلوماسيا كبيرا في هذه الدورة، خاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بشرعية نضالها، وتصويت الأغلبية الساحقة من الوفود الحاضرة لصالحها، كما عرفت التزام بعض حلفاء فرنسا الطبيعيين بالحياد وامتناعهم عن التصويت لها. فضلا عن ذلك، فقد شهدت الأشهر التي تلت هذه الدورة عملا دبلوماسيا كثيفا قامت به الحكومة المؤقتة والكتلة الإفريقية الآسيوية، تحضيرا واستعدادا لخوض معركة الدورة الرابعة عشرة المنتظرة، ومن أجل ذلك تولّت خمسة وعشرون دولة من المجموعة الإفريقية والآسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة، وذلك بتاريخ 14 جويلية 1959 (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016، صفحة 82).

5- الدورة الرابعة عشرة:

تزامن انعقاد هذه الدورة مع معطيات وظروف جديدة طرأت على الساحة السياسية والعسكرية، أبرزها إعلان ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 عن مشروع تقرير المصير والذي قال فيه: "بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم..." (Philippe, 1972, p. 173).

وقد تضمن هذا المشروع البنود التالية:

1. أن يتوقف القتال فورا.
2. أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات، وتقطع هذه المدة إذا ما بلغ مجموع ضحايا الاشتباكات بين الجزائريين والفرنسيين من مدنيين وعسكريين أكثر من مائتي قتيل في العام، وأن يجرى في ختام السنوات الأربعة استفتاء الشعب الجزائر حول اختيار مصيرهم من ثلاثة: الانفصال أو الاندماج والفرنسة الكاملة أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي (لحسن، 2009، صفحة 218).

وحسب جريدة المجاهد، فإن الحكومة الجزائرية المؤقتة وافقت مبدئيا على نص المشروع، واعتبرته خطوة هامة لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية إذا توفرت الشروط الضرورية لذلك، حيث أصدرت بيانا في 28 سبتمبر 1959 جاء فيه: "... لأجل هذا الغرض

فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير" (المجاهد، النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، وتعليق العالم عليه، 1959). في 20 نوفمبر 1959 عينت الحكومة الجزائرية وفدا يتكون من أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر، رابط بيطاط لإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية حول شروط وضمانات تطبيق مشروع تقرير المصير (المجاهد، الدهشة المصطنعة، 1959)، لكن الجنرال ديغول رفض التفاوض معهم، لأنهم حسب نظره " خارجون عن القانون" (المجاهد، الخوف من تقرير المصير، 1960).

وفي ظل هذه الأحداث والتطورات شرعت اللجنة السياسية في 30 نوفمبر 1959 بمناقشة القضية الجزائرية (المجاهد، في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجها لوجه، 1959)، وهي منكبدة في مناقشتها، فإذا باثنتين وعشرين دولة من الكتلة الإفريقية الأسبوية تقدم لها مشروع قرار بتاريخ 03 ديسمبر 1959 يتضمن، اعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويدعو طرفي النزاع للدخول فورا في المفاوضات للتباحث حول الشروط اللازمة لتنفيذه، وكذا وقف إطلاق النار. كما يشير المشروع كذلك إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تولي المفاوضات باسم الشعب الجزائري الثائر من أجل حريته المسلوبة واستقلاله، وعندما عرض المشروع على التصويت، لم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة حيث تحصل على 38 صوتا ضد 26 صوتا وامتناع 17 دولة عن التصويت (المجاهد، تفصيل الاقتراع في اللجنة السياسية، 1959)، بسبب امتناع ثمان دول كانت تصوت لصالح القضية الجزائرية في الدورات السابقة (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016، صفحة 83).

وخوفا من إفلات القضية من أيدي دول الكتلة الإفريقية الأسبوية، تقدمت باكستان إلى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر 1958، وعند عرض المشروع على التصويت لم يحض بدوره على أغلبية الثلثين المطلوبة، حتى يكتسب صبغة التوصية من الجمعية العامة (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016، الصفحات 83-84)، بعد أن صوتت لصالحه 39 دولة ضد 22 دولة وامتناع 20 دولة عن التصويت (المجاهد، لائحة الجمعية العامة، 1959).

ونتيجة ذلك، أصدر الوفد الخارجي الجزائري بيانا، حمل فيه الدول الغربية الحليفة لفرنسا مسؤولية ما حصل أثناء الاقتراع، بعدما وقفت بكل شدة في وجه المصادقة على لوائح

المشروع المعدل، كما أكد الوفد في بيانه أن الضغط لن يزيد الثورة إلا قوة وصمودا في مواصلة القتال، والذي لن يتوقف إلا باتفاق بين الطرفين بشأن شروط وضمانات حق تقرير المصير للشعب الجزائري (المجاهد، بلاغ بعد نهاية المناقشة، 1959).

6- الدورة الخامسة عشرة:

مع اقتراب موعد الدورة الخامسة عشرة، وبتاريخ 20 جويلية 1960 تقدمت من جديد 25 دولة من الكتلة الإفريقية والأسبوية بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها (المجاهد، الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجبها نحو الجزائر، 1960).

وتزامنا مع ذلك، قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ببعث رسائل إلى حكومات دول المجموعة الإفريقية والأسبوية، تلفت فيها انتباههم إلى خطوة الوضع في الجزائر، وإلى الأهمية التي تعلقها الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري على موقف هذه الدول في هيئة الأمم المتحدة (المجاهد، الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجبها نحو الجزائر، 1960).

وللاشارة فإن هذه الدورة كانت مميزة عن سابقتها من حيث القرارات والحضور، فقد حضرها زعماء الكتلة الإفريقية والأسبوية (عباس، 2007، صفحة 616) إلى جانب الرئيس السوفياتي خروتشوف الذي أعلن بصريح العبارة عن اعترافه بالحكومة المؤقتة على هامش الاجتماع الذي جمعه بوزير خارجيتها كريم بلقاسم في 02 أكتوبر 1960 والذي قال فيه: "اجتماعي بوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة دليل على وجودها الحقيقي، إنها أمر واقع، ومجيء وفدها إلى أمريكا أمر واقع..." (المجاهد، المجاهد في معابر الأمم المتحدة (تصريح خروتشوف في نيويورك)، 1960).

وفي تصريح آخر له نشرته جريدة المجاهد على صفحاتها يوم 10 أكتوبر 1960 قال فيه: "استقبالي لأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة يعد اعترافا بهذه الحكومة من طرف الاتحاد السوفياتي" (المجاهد، المجاهد في معابر الأمم المتحدة (تصريح خروتشوف في نيويورك)، 1960).

إن الموقف المعلن من طرف رئيس الاتحاد السوفياتي، جعل الحكومة المؤقتة تعلق آمالا كبيرة على الأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشرة لتجسيد ثلاثة أمور هي:

1. أن تعبر عن إرادة المجموعة الدولية في وضع حد للحرب في الجزائر وفي أقرب وقت.

2. أن تتحول من موقف الترقب والانتظار، إلى موقف يؤهلها تفرض فيه حق الشعب

الجزائري في تقرير مصيره.

3. أن تأخذ بعين الاعتبار طلب الحكومة المؤقتة بتنظيم عملية الاستفتاء ومراقبه (Mammeri, 2010).

وبناء على ذلك، تقدمت 24 دولة من الكتلة الإفريقية الآسيوية بمشروع قرار، نصت فقرته الرابعة على ضرورة إشراف هيئة الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء من أجل تطبيق حق تقرير المصير، إلا أن المشروع لم يحصل على أغلبية الثلثين عند عرضه للتصويت أمام اللجنة السياسية، (وافقت عليه 38 دولة، ورفضته 33 دولة، وامتنعت 23 دولة)، الأمر الذي استوجب إدخال بعض التعديلات على نصه نزولا عند رغبة بعض الوفود (ليتيم، 2016، صفحة 642)، فاستهدف التعديل حذف الفقرة المتعلقة "بإجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة"، وتم استبدالها بفقرة أخرى جاءت كالآتي: "تتابع الأمم المتحدة وتراقب استفتاء تقرير المصير، وأن الشعب الجزائري هو الذي سيحدد مصير بلده" (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016).

وحسب جريدة المجاهد فإن التعديل مكن المجموعة الإفريقية الآسيوية من كسب المزيد من الأصوات لصالحها، وبعد عرضه للتصويت على الجمعية العامة حصل المشروع على أغلبية الأصوات بـ: (63 صوت، ضد 27، وامتناع 8 أصوات فقط)، وبهذه النتيجة أصبحت الأمم المتحدة تعترف رسميا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وهو ما يعد نصرا كبيرا للثورة الجزائرية (المجاهد، ماذا كسبنا من الأمم المتحدة، 1961).

كما تذكر المجاهد أن وزير الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، ورئيس الوفد الجزائري لدى الأمم المتحدة السيد كريم بلقاسم، وفي تصريح رسمي له رحب بهذا القرار، وشكر كل البلدان التي ساندت كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله، وختم قوله "بأن تصويت الأمم المتحدة يعد أقوى تعبير عن رفض الرأي العالمي للنظام الممنوح الذي يريد الجنرال ديغول رفضه..." (المجاهد، تصريح رسمي للوفد الجزائري لدى الأمم المتحدة، 1961).

7- الدورة السادسة عشرة:

بحلول سنة 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلتها الحاسمة، خاصة بعد قبول فرنسا بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة حول سبل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، وحصلت بين الطرفين لقاءات في مولان، وإيفيان الأولى، ولوغران. وتعرزت هذه الجهود بعرض مشروع لائحة، تقدمت بها ثلاثة وأربعون دولة من الكتلة الإفريقية والآسيوية إلى اللجنة السياسية في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، التي باشرت مناقشتها يوم 14 ديسمبر 1961، وصادقت عليه بعد يومين من المناقشات (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961،

(2016). وكانت اللائحة قد نصت على: "إن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية بعد أن عبّروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر على البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، تتأسف عن توقيف المفاوضات التي تم الشروع فيها بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتدعوا الطرفين لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، وذلك في نطاق واحترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري" (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016).

ولدى عرض مشروع اللائحة على التصويت يوم 20 ديسمبر 1961 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشرة، حصل 62 صوتا لصالح المشروع، مقابل لاشيء، فيما امتنع 38 عن التصويت (القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 - 1961، 2016).

الخاتمة:

يتضح مما سبق، أنّ القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كانت محور من المحاور الهامة بالنسبة للجريدة حيث استطاعت تغطية كل الدورات التي طرحت فيها، مسجلة أدق التفاصيل عنها، منذ تسجيلها أول مرة في جدول أعمالها خلال الدورة العاشرة (سبتمبر 1955)، ومُبيّنة في الوقت ذاته أسلوب عمل الوفد الخارجي داخل الهيئة، والقائم على التنسيق مع الكتلة الإفريقية الآسيوية، التي أوكلت لها مهمة التحدث باسم الجزائر خلال كل دورة، وهو ما مكنها من إيصال القضية الجزائرية إلى الدورة السادسة عشر التي اعترفت فيها الهيئة الأممية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.